

حقوقى: قانون استرداد الأموال المسروقة لم ىشمل ملاحقة الأموال المهرّبة إلى كردستان!



أكد الخبير القانونى على التميمى فى حديث لموقع"المطلع" أن: "قانون استرداد الأموال الذى أعلن عنه رئيس الجمهورية عليه ملاحظات كبيرة وكثيرة على مجلس النواب الالتفات إليها قبل تمرير القانون".

ويضيف التميمى أن "مشروع القانون لم يشر باى فقرة من فقراته الى أموال العراق المهربة الى إقليم كردستان او الى التحري عنها وملاحقتها".

ويفيد التميمى أن "العديد من فقرات القانون مكررة وموجودة فى فقرات قوانين عراقية أخرى نافذة مما يعنى انتفاء الحاجة إليها وعدم الحاجة الى تكرارها واشغال البرلمان بقوانين مستنسخة ومراجعة فقرات القوانين قبل تمريره من قبل مجلس النواب".